

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Qarar Al Masry
DATE:	6-July-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	30,000
TITLE :	Permission to Import and Pay Based on Actual Consumption, A Truce between the Government and Industry Investors after the Latest Gas-Related Decisions
PAGE:	04
ARTICLE TYPE:	General Industry News
REPORTER:	Rana Hamam – Ahmed Fouad

السماح بالاستيراد والمحاسبة على الاستهلاك الفعلي

هدنة بين الحكومة ومستثمرى الصناعة بعد قرارات «الغاز» الأخيرة

كتب - رنا همام وأحمد فؤاد:

توفير الغاز الطبيعي من الأساس داخل المصانع، ولكن تطبيق محاسبة المصانع على حسب استهلاكها شيء واقعي وعادل، متوقعا أن يساعد بدوره المصانع الجديدة التي تخشى الانضمام للسوق المصرية بسبب أزمة الطاقة، لأن الحكومة لا تحاسب جزافيا، كما إنها تراعى مصالح القطاع بشكل ملموس في هذه اللحظة.

وأشار «السيد» إلى أنه من الأفضل أن تستعين المصانع بالسبل الجديدة لاستغلال الطاقة، مثل الوقود الحيوى أو الطاقة المتجددة أو حتى أى مصادر أخرى للطاقة، على أن يتم توسيع بدائل الطاقة مثل باقى دول العالم حتى لا تقع فى أزمات متكررة، معتبرا أن الحل الأمثل لمشاكل الطاقة فى مصر هو مزيج الطاقة الذى لا يعتمد على مصدر واحد للطاقة.

رمضان، إن تغيير نظام محاسبة المصانع القائمة سيؤثر على تكاليف الإنتاج النهائية، بما يساعد فى النهاية المنتج المصرى على المنافسة فى الأسواق المحلية والدولية.

ونفى «رضا» اتجاه المصانع إلى الاستيراد، قائلا: إن المستفيد من الاستيراد سيكون المصانع الكبيرة فقط، مؤكدا على أن استفادة المصانع الأصغر ستكون فى تقليل الأسعار التى تدخل فى الإنتاج وتوفير الطاقة بشكل مستمر، بما يعزز استقرار التكاليف اللازم للصناعة فى هذه المرحلة.

وأرجع تراجع الصادرات خلال الفترة الماضية إلى الأزمات التى تضرب الصناع المصريين، وعلى رأسها الطاقة ومدى توفرها وأسعارها، متوقعا أن تتجه الحكومة، الفترة القادمة وبعد إقرار الموازنة، لحل المشاكل التى تعوق الصناعة، وتؤثر بالتالى على الحالة الاقتصادية لمصر.

من جانبه قال محمد السيد، رئيس لجنة الطاقة والنقل باتحاد المستثمرين، إن الأزمة تتلخص فى

أكد مستثمرون أن القرار الحكومى بالسماح باستيراد الغاز ومحاسبتهم وفقا للاستهلاك الفعلي جاء لمواجهة معاناة الصناعة المصرية والمعوقات التى أدت لتدهور الصادرات على مدى 6 شهور متتالية، معبرين عن أملهم فى أن تكون بداية لحل المشاكل التى تضرب القطاع.

وكشف المستثمرون أن الحكومة اجتمعت بجمعيات المستثمرين لمناقشة القرار عدة مرات، وأبلغتهم بصدوره، متوقعين أن تكون بداية للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لحل الأزمات وبناء الثقة بين الطرفين، والتأكيد على المصلحة المشتركة فى نمو الصناعة، سواء باستثمارات جديدة أو توسيع المشروعات القائمة.

قال أيمن رضا، أمين جمعية مستثمرى العاشر من

